

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه

وعضوية القضاة السادة

خليفه السليمان ، عبدالقادر الطراونه ، عبدالكريم فرعون ، محمد طلال الحمصي

بصفته : الجزائي

رقم القضية :

٢٠٠٤/١٣٦٢

التمييز الاول :

عنه والدته

المميز :

المميز ضده : الحق العام

التمييز الثاني :

ولي أمر ابنه الحدث

المميز

المميز ضده : الحق العام

التمييز الثالث :

المميز : مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضدتهما : ١-

٢-

بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩ و ٢٠٠٤/٥/٥ تقدم المميزون بهذه التمييزات للطعن بالقرار
الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٦ في القضية رقم
٢٠٠٣/١٠٤٤ المتضمن ادانة المتهمين الحدثين

بجناية هتك العرض خلافاً لاحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٣٠١ من قانون
العقوبات ولكونهما من فئة الفتى وعملاً باحكام ماده ١٨/د من قانون الاحداث اعتقال كل
واحد منهما في دار تربية الاحداث لمدة سنتين وادانتها بجناية السرقة بحدود ماده ٤٠١
من قانون العقوبات واعتقال كل منهما لمدة سنتين بدار تربية الاحداث وعملاً بالماده ٧٢ من
قانون العقوبات تنفيذ العقوبه الاشد بحق كل منهما وهي الاعتقال لمدة سنتين بدار تربية

الاحداث ومصادرة الاداة المضبوطة وتجريم المتهم بجنايتي هتك العرض خلافاً لاحكام ماده ١/٢٩٦ وبدلالة ماده ٣٠١ من قانون العقوبات مكرره مرتين ووضعه بالاشغال الشاقه لمدة خمسة سنوات واربعه اشهر والرسوم ، ووضعه عملاً باحكام ماده ٤٠١ من ذات القانون بالاشغال الشاقه لمدة خمس سنوات والرسوم وعملاً بالماده ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبه الاشد بحقه وهي الاشغال الشاقه المؤقته لمدة خمسة سنوات واربعه اشهر والرسوم ومصادرة الاداة المضبوطة .

وبتاريخ ٢٠٠٤/٥/٥ رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضيه لمحكمتنا عملاً بالماده ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى لان القرار المميز من ناحية المجرم مميّزاً بحكم القانون بمقتضى المادة المذكوره .

طالبين قبول التمييزات الثلاث شكلاً موضوعاً ونقض القرار المميز للاسباب الوارده فيها .

أسباب التمييز الاول :

- ١- القرار المميز جاء مجحفاً بحق المميز .
- ٢- المميز حدث وليس له اسبقيات .
- ٣- المميز فقير الحال ويعاني من ازمه صدرية وبحاجه لرعاية طبيه .

أسباب التمييز الثاني :

- ١- القرار مجحف بحق المميز .
- ٢- المميز حدث وطالب على مقاعد الدرس .
- ٣- لا يوجد ضد المميز اسبقيات .
- ٤- المميز بريء من التهمه واعترافه لدى الشرطه كان نتيجة الضرب .

سبب التمييز الثالث :

اخطأت محكمة الجنايات بعدم الحكم على المميز ضدّهما بالغرامه عن جنحة حيازة وحمل اداة حاده بعد أن قررت ادانتها بحدود ماده ١٥٦ من قانون العقوبات .

وطلب مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى تأييد القرار المميز من ناحية المحكوم عليه طارق لاستيفائه لجميع الشروط القانونية واقعه وتسبباً وعقوبه ولانه لا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

القرار

بالتدقيق والمداوله يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠٠٣/٨١٨ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢١ قد أحالت كل من :

-١

-٢

-٣

-٤

ليحاكموا لدى المحكمة المذكوره عن التهم التاليه :

١- جناية هتك العرض خلافاً لاحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة ٣٠١ من ذات القانون .

٢- جناية السرقة خلافاً لاحكام المادة ٤٠١ عقوبات

٣- جنحة حمل وحياسة أداة حاده خلافاً لاحكام المادة ١٥٦ عقوبات بالنسبه لجميع المشتكى عليهم .

بنتيجة المحاكمه وبتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٦ وفي القضيه رقم ٢٠٠٣/١٠٤٤ توصلت المحكمة إلى انه ومساء يوم ٢٠٠٣/٩/١ وفي الساحة الهاشمية في عمان واثناء قيادة المشتكى

عليها طلب اليه المتهم الحدث ايصاله إلى مكان سكنه في منطقة القلعه وبعد ايصاله للمنطقه المذكوره طلب اليه الانتظار قليلاً لاحضار الأجره ثم عاد اليه وأبلغه بان والدته تريد أن تراه لتعطيه الأجره وسار معه قليلاً فشهد المتهم

والمتهم الحدث في احدى الدخلات حيث هجم عليه المتهم

ووضع موساً على رقبتة من الخلف وامسك بيديه وقام المتهم وكان يحمل موساً

بيده بتهديده وطلب منه الدخول ووضع الموس على خاصرتة وضربه ودفشه برجله وأدخله

إلى الغرفه كما قام المتهم بسحب المشتكى من قميصه وأخذ يجره إلى داخل

الغرفة وقاموا بسرقة جهاز هاتف نقال وكرته ومبلغ ١٦ دينار وقاموا بتشليحه ملابسه حتى اصبح عارياً وطلبوا أن يمارس المتهم معه الجنس إلا انه رفض وعندها طلبوا منه أن يمكن المتهم من مص قضيبه حتى يستمني على كلسون الا انه رفض واوهمهم بانه استمنى على كلسون وتركوه وكانوا قبل ذلك قد ارسلوا احدهم إلى السيارة لاحضار ما بها وبعد ذلك سلموا المشتكي مفاتيح السيارة ووجد انه قد سرق منها مبلغ ٢٦٠ دينار .

ووجدت أن افعالهم تشكل كافة اركان وعناصر جنائية هتك العرض خلافاً لاحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٣٠١ من قانون العقوبات وجناية السرقة خلافاً لاحكام المادة ٤٠١ من ذات القانون وجنحة حمل وحياسة اداة حادة خلافاً لاحكام المادة ١٥٦ من القانون المذكور ، وتبعاً لذلك قررت :-

١- ادانتهم بجنحة حيازة وحمل اداة حاده خلافاً لاحكام المادة ١٥٦ من قانون العقوبات وعملاً بذات المادة حبس المتهم مدة شهرين وتغريمه عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الاداة الحاده ، وعملاً بالمادة ١٥٦ من قانون العقوبات والمادة ١٨/د من قانون الاحداث وضع كل من الحدين بدار تربية الاحداث مدة عشرين يوماً ومصادرة الاداة الحاده ، وعملاً بالمادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ٣٠١ من قانون العقوبات والمادة ١٨/د من قانون الاحداث اعتقال كل واحد من امدت سنتين بدار تربية الاحداث وعملاً بالمادة ٤٠١ من قانون العقوبات و١٨/د من قانون الاحداث ، اعتقال كل واحد منهما لمدة سنتين بدار تربية الاحداث ، وعملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبه الاشد بحق تربية الاحداث ومصادرة الادوات الحاده .

٢- تجريم المتهم بجنائتي هتك العرض خلافاً لاحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٣٠١ من قانون العقوبات والحكم بوضعه بالاشغال الشاقه المؤقته مدة خمس سنوات واربعه اشهر وعملاً باحكام المادة ٤٠١ من قانون العقوبات وضعه بالاشغال الشاقه المؤقته مدة خمس سنوات والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ من ذات القانون تنفيذ العقوبه الاشد وهي الاشغال الشاقه المؤقته مدة خمس سنوات واربعه اشهر والرسوم ومصادرة الادوات الحاده المضبوطه ، مما حدا بالمميزين للطعن بالقرار تمييزاً .

وعن أسباب التمييزين الاول والثاني :

وبالنسبة للسبب الرابع من التمييز الثاني فإن الافادة التي يؤديها المتهم في غير حضور المدعي العام ويعترف فيها بارتكابه جرمًا تقبل اذا قدمت النيابة بينه على الظروف التي اديت فيها واقتنعت المحكمة انه اداها طوعاً واختياراً كما تقضي بذلك المادة ١٥٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

ومن الرجوع إلى بيئة النيابة يتبين أنها اشارت إلى أن المميز ادلى باقواله الشرطية بطوعه واختياره وقد اقتنعت محكمة الموضوع بهذه البيئة بما لها من صلاحية في ذلك مما يخرج عن رقابة محكمتنا وبذلك تكون البيئة التي قام عليها القرار المميز من ناحية المميز بيئته قانونية تصلح لبناء حكم ادانة عليها مما لا محل معه للقول بأنه بريء من التهم التي أدين بها ويغدو بالتالي هذا السبب مستوجباً للرد .

وبالنسبة لباقي أسباب التمييزين فإن المحكمة قد راعت بحق المميزين أحكام قانون الاحداث عندما ادانتهم بجناية هتك العرض بحدود المادة ٢٩٦/١ وبدلالة المادة ٣٠١ من قانون العقوبات وبجناية السرقة خلافاً لاحكام المادة ٤٠١ من ذات القانون وجنحة حيازة وحمل اداة حادة خلافاً لاحكام المادة ١٥٦ من القانون المذكور اذا طبقت أحكام الفقرة ٣/ج من المادة ١٨ من قانون الاحداث رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته وفرضت عليهما الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها فيها بالنسبة لجنايتي هتك العرض والسرقة وطبقت الفقرة ٣/د من ذات المادة فيما يتعلق بجنحة حمل وحيازة الاداة الحادة وان كانت قد اغفلت البند هـ من الفقرة المذكوره كما يتضح من معالجتنا لسبب التمييز الثالث هذا من جهة .

ومن جهة ثانية فإن الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية من عدمه من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع فلا تشكل سبباً للطعن تمييزاً ، الأمر الذي تغدو معه هذه الأسباب حقيقة بالرد فيتعين ردها .

وعن أسباب التمييز الثالث : فإن العقوبة المقرره بمقتضى المادة ١٥٦ من قانون العقوبات هي الحبس والغرامه معاً .
* فإذا اقرت الفتى جنحة تستلزم :

الحبس يوضع في دار تربية الاحداث مدة لا تتجاوز ثلث مدة العقوبة المنصوص عليها في المادة المذكوره .

* الغرامه فتنزل العقوبه المنصوص عليها في الماده المذكوره إلى النصف .
 وحيث أن محكمة الموضوع عندما فرضت العقوبه على المميز ضدتهما الحدين لم تفرض عليهما الغرامه المنصوص عليها في الماده المشار إليها فإنها تكون بذلك قد خالفت القانون مما يوجب نقض القرار المميز من هذه الناحيه وفي حدودها لورود هذا السبب عليه .

أما فيما يتعلق بكون القرار مميزاً بحكم القانون من ناحية المتهم .
 وباستعراضنا لبيانات الدعوى بصفة محكمتنا محكمة موضوع من ناحيته فيما يتعلق بتهمتي هتك العرض خلافاً لاحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٣٠١ من قانون العقوبات والسرقة خلافاً لاحكام الماده ٤٠١ من ذات القانون يتبين أن المتهم ومساء يوم ٢٠٠٣/٩/١ وفي منطقة جبل القلعه ولدى استدراج الحدث للسياره إلى غرفته لدفع اجور السيارة عندها هجم عليه المتهم ووضع موس على رقبته من الخلف وامسك بيديه وقام المميز بتهديد المشتكي بموس كان بيده وطلب منه الدخول إلى الغرفه بعد أن وضع الموس على خاصرته وضربه ودفشه برجله وادخله إلى الغرفه كما قام المميز بسحب المشتكي من قميصه إلى داخل الغرفه حيث قاموا بسرقة هاتفه النقال وكرتة ومبلغ ١٦ دينار وقاموا بتسليمه ملابس حتى اصبح عارياً وطلبوا منه أن يمارس الجنس مع المميز الا انه رفض فطلبوا منه أن يمكن المذكور من مص قضيبه حتى يستمني على كلسونه الا انه رفض وأوهم بأنه استمنى على الكلسون وكانوا قد اخذوا مفاتيح سيارته وسرقوا منها مبلغ ٢٦٠ دينار .

وتبين أن الافعال التي قام بها المتهم ورفاقه تشكل جنايه هتك العرض خلافاً لاحكام الماده ١/٢٩٦ وبدلالة الماده ٣٠١ من قانون العقوبات وجنايه السرقة خلافاً لاحكام الماده ٤٠١ من ذات القانون وجنحة حمل وحيازه اداة حادة خلافاً لاحكام الماده ١٥٦ من القانون المذكور كما انتهى لذلك القرار المميز .

ويتبين أن محكمة الجنايات الكبرى قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً فيما يتعلق بجنايه هتك العرض وجنحة حمل وحيازه اداة حادة فجاء قرارها من هذه الناحيه مستوفياً لجميع الشروط القانونيه واقعه وتسببياً وعقوبه ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في الماده ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه .

الا أن المحكمة المذكوره أخطأت عندما فرضت عليه عقوبه الاشغال الشاقه عن جنایة السرقة المسنده اليه دون أن تصدر قراراً بتجريمه بتلك الجريمة مما يوجب نقض القرار المميز من هذه الناحیه لمخالفته أحكام ماده ٢/٢٣٦ من قانون اصول المحاكمات الجزائیه مما اقتضى التتويه لان حكم التمييز المنصوص عليه في ماده ١٣/ج من قانون محكمة الجنایات الكبرى حكم التمييز المقدم من المتهم الذي لا يضار بطعنه .

لذلك نقرر نقض القرار المميز في حدود معالجتنا لسبب تمييز مساعد النائب العام لدى محكمة الجنایات الكبرى واعادة الأوراق لمصدرها للسير بالدعوى حسب الاصول في ضوء ما بيناه وتأييده فيما عدا ذلك .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ ذو القعدة سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٠٠٥/١/٢

القاضي المترئس

أ. م. م. م.

عضو

أ. م. م. م.

عضو

أ. م. م. م.

عضو

أ. م. م. م.

عضو

أ. م. م. م.

رئيس الديوان

أ. م. م. م.

دقق

أ. م. م. م.

اض